

١٩٩٣/٩/٧

## اراء حول المطلوب من الطواقم في المرحلة القادمة

لاحقا لاعلان اتفاق المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل فاننا نكون قد انتهينا من مرحلة وبدأنا مرحلة اخرى يتوجب علينا فيها وعلى ضوءها تحديد دور الطواقم الفنية والاستشارية للمرحلة القادمة وخاصة خلال الاربعة او الستة شهور القادمة. وي طرح هنا السؤال هل ستؤخذ الاعمال التي تقوم بها الطواقم بعين الاعتبار سواء في غزة او في اريحا ام لا؟؟ والجواب ربما يكون انه سواء اخذ ذلك بعين الاعتبار ام لم يؤخذ، ما زال على الطواقم اعباء توفير عدة قضايا وامور للقيادة الفلسطينية.

وعلى كل الاحوال علينا استيعاب الاعباء التي ترتبت عن هذه الاتفاقية والتفكير بترك الروتين الذي الفتته الطواقم الفنية. ومن اجل ترجمة هذا المنعطف التاريخي السياسي فعليا علينا كطواقم التفكير بالتالي:

- وضع خطة عمل للامام لتوزيع المهام ووضع اولوياتنا ضمن برنامج زمني محدد باربعة او ستة اشهر اخذين بعين الاعتبار الاتفاقية والحاح الموجود فيها.

- تكليف مجموعات متخصصة لزيارة كافة مكاتب الادارة المدنية للحصول على معلومات كافية ووافية عن الموجود وكذلك جرد الموجودات في هذه الدوائر وبالتالي ان نتوقع ماذا يجب ان نعمله. فقد أن الاوان لخلق momentum لجمع وتحليل المعلومات ووضعها لاستخدام القيادة.

- علينا البدء بالتحضير لانتقال السلطات وذلك:  
أ) بتحضير ملفات كاملة مشمولة بالاتفاقية كأولوية.  
ب) تحضير هيكلية لانها قد تكون الجزء الناقص في ملفات منظمة التحرير.  
وكذلك العمل على وضع برنامج لتسلم السلطات.

- قد تقوم مجموعات من الطواقم بالمشاركة في اللجان الفلسطينية الاسرائيلية المشتركة.

- هناك اسئلة لدى الطرف الاسرائيلي ليست لدينا اجوبة عليها من اهمها كيف ستعمل الدوائر المختلفة في اريحا.

- علينا بلورة رؤية لمنظومة الهيكلية الادارية بشكلها التنفيذي الشمولي والمركزي بالرغم من انها من الناحية السياسية القانونية ستكون شبه كاملة في غزة واريحا ومنقوصة في الضفة ومنقوصة اكثر في القدس.

- ولا بد ان تأخذ هذه الهيكلية في الاعتبار:
- أ) ما هو موجود لدى الدوائر الحالية وماذا ينقص فيها.
- ب) ما هو موجود لدى المؤسسات الفلسطينية المحلية وكيفية استخدامها.
- ج) ما هو موجود لدى سلطات الحكم المحلي وماذا ينقصها.

- علينا وضع برنامج لتأهيل واعادة تأهيل كادر الخدمة المدنية وكادر الخدمة البلدية.
- كذلك من الضروري ان يكون لدينا تصور امام الوضع القانوني المستجد.
- وعلينا ايضا وضع البدائل حول السياسات العامة والمتكاملة للقطاعات المختلفة.

واخيرا لا بد من التنسيق بين اللجنة التوجيهية للطواقم الفنية وبين القيادة الفلسطينية من اجل نسج سياسة فلسطينية وطنية.